

الشغور والإنقسام السياسي إنعكسا سلباً على أعماله غنّام: مجلس النواب لم يمارس صلاحياته بسبب الأزمة

طوى المجلس النيابي العام 2024 من دون ان ينجح في انجاز المهمة الرئيسية الموكلة اليه، الا وهي انتخاب رئيس الجمهورية. كما ان العام 2024 الذي يعتبر من السنوات القاسية وربما يصح فيه القول بأنه أكثر السنوات العجاف، نظراً الى ما شهدته من تطورات واحداث كان اخطرها الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان

الاطلالة على دور المجلس النيابي وموقعه في الحياة السياسية اللبنانية، قد تتطلب اكثر من موضوع ومقابلة وتقرير صحفي، نظراً الى الدور المحوري والمركزي لمجلس النواب في لبنان وعبر النظام السياسي القائم، فهو الذي يعبر عن الارادة الشعبية وتعود له صلاحية انتخاب رئيس الجمهورية، وتسمية رئيس الحكومة عبر الاستشارات النيابية الملزمة، ومنح الثقة او سحبها عن الحكومة، وغير ذلك من المحطات والمهام، سواء لجهة الصلاحيات التشريعية والمالية والانتخابية والتأسيسية، ام لجهة الصلاحية الرقابية التي تمكن العاملين في الحقل الدستوري من الحكم على المؤسسة التشريعية بالنجاح او الاخفاق في اداء مهامها، خصوصاً وان المجالس النيابية هي بعد الشعب، مصدر السلطات، ومنها تنبثق وتتركز سائر المؤسسات التنفيذية والقضائية، والتي على ضوئها جميعاً تستقيم الحياة السياسية، وتترسخ مبادئ الديمقراطية، وتستقر الحياة الاجتماعية فتسود العدالة ويرتقي المجتمع الى مطاف الدول الراقية وعمادها القانون وسيادته، فضلاً عن انتشار مبادئ الحريات العامة.

"الامن العام" التقت المدير العام للجلسات واللجان في مجلس النواب الدكتور رياض غنّام. كيف تقيمون واقع حال مجلس النواب حالياً؟ شكلت الازمة السياسية - الاقتصادية التي يعيشها لبنان منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري وحتى تاريخه، استمراراً متمادياً وتصادياً على مدى عقدين، عكست نفسها عند الاستحقاقات الدستورية الكبرى، سواء عند تشكيل الحكومات، او عند انتخابات رئاسة الجمهورية، اذ ظل الفراغ الرئاسي او الحكومي يتجاوز اكثر من 50 بالمئة، كتصريف اعمال او شغور في مواقع السلطة الاجرائية، الامر الذي انعكس سلباً على مهام المجلس النيابي لجهة مهامه الكبرى، سواء التشريعية منها ام الرقابية. وقد تقاطع هذا الامر مع عدم تمكن المجلس النيابي، من انتخاب رئيس للجمهورية بسبب تمسك كل فريق بمرشحه، وعدم التوافق على مرشح تسوية يرضي الفريقين. ومما فاقم هذه الوضعية، انكفاء القوى الدولية المهتمة بالشأن اللبناني، والاكتفاء بمناشدة القوى السياسية اللبنانية بضرورة وضع حد للفراغ الدستوري عبر انتخاب رئيس للجمهورية، من دون الاتفاق في ما بينها وان ضمناً، على قاسم مشترك ينهي هذا الوضع الشاذ الذي يعيشه لبنان منذ اكثر من سنتين من الفراغ الرئاسي.

■ كيف تقيم عمل مجلس النواب كهيئة عامة في خلال السنة المنصرمة؟

□ لم يمارس مجلس النواب صلاحياته كاملة بسبب الازمة السياسية والمالية والامنية. الا ان عمله اقتصر على الحدود الدنيا التي اتاحت له ممارسة بعض الصلاحيات في اطار تشريع الضرورة، فافر في خلالها موازنة عام 2024. لقد شكل اقرارها اهم انجاز قام به المجلس لذلك العام، فضلاً عن إقرار بعض القوانين التي من شأنها ان تسبّر عمل بعض المؤسسات العامة وخصوصاً الامنية منها. مؤسسة مجلس النواب هي المؤسسة الدستورية الوحيدة التي مارست صلاحياتها كاملة بعد الانتخابات العامة التي جرت في ايار سنة 2022، ولا يجوز للقوى السياسية، او للكتل النيابية، اجهاض عملها وتحجيم صلاحياتها التشريعية، خصوصاً وان سابقات عديدة واجتهادات وفتاوى صدرت عن مرجعيات دستورية، اجازت للمجلس النيابي صلاحية التشريع في ظل حكومة تصريف اعمال، كان رباط جواباً على كتاب رئيس مجلس النواب بتاريخ 5 ايار 1988، وخلصتها ان للمجلس النيابي كامل الصلاحية التشريعية، وبالتالي فان "جميع اعماله التشريعية سليمة ليس فيها اية شائبة ولا يمكن ان يطالها اي نقض او اعتراض". كما ابدى الدكتور رباط كامل استعداداً للرد على كل اعتراض قد يصدر في وجه الملاحظات التي طرحها.

■ عرفت اللجان النيابية المختصة كثافة في عقد الجلسات، هل اثمر عملها في اقرار وإصدار القوانين المطلوبة؟

□ عمل اللجان النيابية ظاهرة مميزة لجهة درس وإقرار مشاريع واقتراحات القوانين



المدير العام للجلسات واللجان في مجلس النواب الدكتور رياض غنّام.

التي انجزت خلال السنة المنصرمة، واصبحت كلها مطروحة على جدول اعمال اي جلسة تشريعية يعقدها المجلس. كلها مشاريع واقتراحات تتعلق بالامور الحياتية التي تهتم المواطن اللبناني، كما تتعلق بالشأن السياسي العام، خصوصاً لجهة انتظام المؤسسات العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية وغير ذلك. لكن الشغور الرئاسي من جهة، وتحول الحكومة الى حكومة تصريف اعمال، وعدم انتظام عملها كسلطة تنفيذية كاملة الصلاحية من جهة ثانية، وتقاطع كل ذلك مع انكفاء بعض الوزراء عن حضور جلساتها بحجة شغور موقع رئاسة الجمهورية، او لكونها حكومة تصريف اعمال، الامر الذي افقد مجلس الوزراء صلاحياته الدستورية الطبيعية والكاملة. هذا الامر انعكس سلباً على نشاط مجلس النواب، فاقصر دوره على تشريع الضرورة، وحال دون إقرار الهيئة العامة لعشرات المشاريع والاقتراحات المنجزة من اللجان النيابية المختصة.

■ ما هي ابرز المشاريع واقتراحات القوانين التي انجزتها اللجان وباتت تنتظر اقرارها؟

• اعادة القانون المتعلق باعطاء مساعدة مالية الى مجلس ادارة صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة. هذان القانونان اقرهما مجلس النواب سابقاً وجرى ردهما من الحكومة، كونها تمارس صلاحيات رئيس الجمهورية ولها الحق في ذلك، وقد اعادت اللجان النيابية دراستهما واقرارهما وفقاً للأصول.

• مشروع القانون الرامي الى وضع ضوابط استثنائية على التحويلات والسحوبات النقدية والمعروف باسم "الكابيتال كونترول"، والذي كان يجب ان يقر منذ مدة طويلة، بعد حدوث الازمة المالية والاقتصادية، وهو من المشاريع الاصلاحية التي طالب بها البنك الدولي لمعالجة الازمة المالية.

• اقتراح القانون الرامي الى استقلال القضاء العدلي وشفافيته، وهو المعروف باستقلالية القضاء، والذي اخذ حيزاً كبيراً من النقاش نظراً الى اهميته.

• اقتراح القانون الرامي الى تعديل احكام المواد من 3 الى 8 من قانون النقد والتسليف.

■ كيف تقيم عملية التمديد للجان النيابية التي اقرتها هيئة مكتب المجلس في 2024/10/22؟

□ انتخاب اللجان النيابية استحقاق دستوري وقانوني نصت عليه المادة 32 من الدستور والمواد 3 و11 و12 و19 و20 و21 و22 و23 و44 وغيرها من النظام الداخلي. عند تعذر اتمام هذا الاستحقاق في الموعد المحدد، وهو بداية الدورة العادية الثانية في اول ثلثاء يولي 15 تشرين الاول ولأي سبب كان، وعملاً بالسوابق التي جرت سابقاً وتحديداً بتاريخ 1976/3/16 و1989/3/21 و2019/10/19، قررت هيئة مكتب المجلس بتاريخ 2024/10/22 ما يلي: ان هيئة مكتب مجلس النواب بناء على احكام النظام الداخلي، وبناء على سوابق اعتمدها المجلس النيابي واستشارة قانونية من الدكتور ادمون رباط (سابقة) التي قضت باعتبار اللجان النيابية قائمة بجميع اعضائها وفقاً لقاعدة استمرارية المؤسسات التي يتم اعتمادها، تقرر:

رغم الازمة الامنية والسياسية نجح المجلس في اقرار موازنة 2024

باشرت اللجان العمل بنشاط متميز رغم واقع الازمة التي تعاني منها البلد، وهذه ميزة من مميزات النظام البرلماني الذي يتمتع به لبنان. اذ ان عمل اللجان بقي قائماً ونشطاً رغم المواقف المتباينة للكتل والقوى البرلمانية تجاه المشاركة من عدمها في جلسات التشريع، في ظل وجود حكومة تصريف اعمال وشغور في سدة رئاسة الجمهورية. في هذا السياق، انجزت اللجان مجموعة من المشاريع واقتراحات القوانين المهمة التي تنتظر انعقاد الهيئة العامة للمجلس، ومنها على سبيل المثال المشاريع والاقتراحات التالية:

• اعادة القانون المتعلق بتعديل بعض احكام قوانين تتعلق بالهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وتنظيم الموازنة المدرسية.

1- اعتبار هيئة المكتب واللجان النيابية الحالية قائمة بجميع اعضائها الحاليين.
2- ابلاغ رؤساء ومقرري اللجان واعضائها مضمون هذا القرار.

■ كيف واكب المجلس النيابي العدوان الصهيوني على لبنان، وكيف عمل للحد من ازمة النازحين الجنوبيين من بلداتهم وقراهم؟

□ لا يمكن فهم حقيقة العدوان الاسرائيلي على غزة ولبنان الا في اطار المخطط العام الذي تعتمده اسرائيل لجهة التوسع في احتلالها، وقضمها لأراضي البلدان العربية المجاورة تنفيذاً لمشروع اسرائيل الكبرى، عبر عملية القضم والهضم من خلال استفراد الدول العربية ومقاومتها. فغزة حالياً، تليها الضفة الغربية ثم الاردن، واجزاء من جنوب لبنان، فسيناء، وبعض اراضي مصر وسوريا والعراق، كلها اماكن لا يخفي العدو الصهيوني اطماعه فيها. هذا المشروع الجهنمي لا يمكن رده واحباطه الا عبر موقف عربي واسلامي موحد وحازم، وليس من قبل اي دولة بشكل منفرد. المجلس النيابي كسلطة تشريعية لا يملك اي سلطة تنفيذية كالتى تتمتع بها الحكومة، فهي وحدها صاحبة كل الاختصاصات

والامكانات والصلاحيات الدستورية التي من شأنها ان تخفف من وطأة العدوان الاسرائيلي، ان لجهة توفير اماكن الايواء للنازحين سواء في المدارس الرسمية او الشقق السكنية، او توفير المواد الغذائية واللبسة ومقومات التدفئة والاستشفاء وكل مستلزمات الحياة الضرورية. في كل الحالات، يبقى المجلس النيابي ومن خلال صلاحيته الرقابية على الحكومة، وهي صلاحية دستورية، ان يمارس ضغطاً مادياً ومعنوياً، واقلهما اعلامياً عند حصول اي تقصير بهذا الشأن. لا عبرة للأوضاع الامنية او لحالة الحرب، سواء اكانت الحكومة حكومة كاملة الصلاحيات، او حكومة تصريف اعمال. اذ في حالتي السلم او الحرب، فان المجلس النيابي والمجلس الوزاري يكملان بعضهما بعضاً من حيث المسؤولية السياسية والاخلاقية،

حركة اللجان النيابية كانت مميزة هذا العام

وفي جبهه العدوان الاسرائيلي والتخفيف من معاناة النازحين على جميع الصعد.

■ ما هي اهم منجزات المجلس النيابي للعام المنصرم، وماذا سيحقق في العام 2025 على الصعيد الوطني وعمل البرلمان؟

□ كما عكست الاوضاع الامنية والسياسية ظلها على انتاجية عمل اللجان النيابية طوال سنة 2024، كذلك طاولت عمل الهيئة العامة للمجلس النيابي، الامر الذي ادى الى انخفاض عدد القوانين المقررة. فقد سجلت محاضر سنة 2024 انخفاضاً ملحوظاً عن السنوات السابقة سواء في عدد المشاريع واقتراحات القوانين التي اقرت في اللجان المختصة، او في الهيئة العامة التي لم تعقد حتى الان الا 4 جلسات، خصصت 3 منها للعمل التشريعي، اقرت فيها 8 قوانين كان ابرزها قانون موازنة 2024، وقانونا تمديد المجالس البلدية والاختيارية والتمديد للضباط العامين من رتبة عميد وما فوق، بعض القوانين المتعلقة بتعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية، تنظيم ديوان المحاسبة، قانون القضاء العدلي، قانون ضريبة الدخل وغير ذلك. كما اقر المجلس توصية ملزمة بحضور الحكومة بشأن الموقف من الهبة الاوروبية، وهي قوانين لا توازي بعددها عشرات القوانين التي كانت تقر في السنوات السابقة. تبقى المفارقة التي لا بد من التذكير بها، هي اقدام الكتل النيابية على المشاركة في اعمال اللجان النيابية دراسة ومناقشة واقراراً لمشاريع واقتراحات القوانين. في حين ان بعضها قاطع الجلسات العامة، او اشترط لحضورها عدم طرح بعض المشاريع تحت طائلة التهديد بفقدان النصاب، وهو الامر الذي ادى الى انخفاض عدد الجلسات لهذه السنة، وتقليص عدد القوانين المقررة الى هذا العدد الضئيل. يبقى الامل في المستقبل في اعادة انتظام عمل المؤسسات الدستورية بدءاً من انتخاب رئيس الجمهورية. كما يبقى الامل معقوداً على ان يكون هذا الانتخاب من ضمن سلة متكاملة متفق عليها تشمل خيار تسمية رئيس الحكومة والوزراء، حتى لا يقع لبنان في اشكالية ازمة حكومية قد تمتد اشهر او سنوات، وهناك سوابق عدة تشهد على ذلك.



Dimma

HEALTHCARE